«الميزانيات» ناقشت الحساب الختامي للإدارة العامة للجمارك

عدنان سيد عبدالصمد

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب عدنان سيد عبدالصمد إن اللجنة اجتمعت بحضور نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية انس الصالح لمناقشة الحساب الختامي للإدارة العامة للجمارك للسنة المالية 2016/2015 وملاحظات جهاز المراقبين الماليين وديوان المحاسبة بشأنه، وتبين لها ما يلي:

أولا: الأمن الجمركي

بينت اللجنة أن استمرارية الإدارة العامة للجمارك باسناد أعمالها الجمركية لإحدى الشركات المحتكرة لجميع المنافذ الجمركية في البلاد تشغيليا وماليا تسبب في عدة مآخذ ومنها التقصير في إحكام الأمن الجمركي في البلاد، لاسيما أن هذه الملاحظة دخلت عامها الحادي عشر دون الوصول لحل نهائي وحاسم لها، وبدأت تبعاتها تتعقد سنويا وآخرها قضية اختفاء حاويتين من ميناء الشويخ وما صاحبها من لغط مثار.

كما أن مكونات العقد المبرم مع الشركة المحتكرة والمشوب بالعديد من الملاحظات والثغرات منذ توقيعه ترتب عليه استحالة تعامل الجمارك في أي مرفق لها دون الرجوع للشركة، خاصة أن الشركة ملزمة وفق العقد بتوفير مستلزمات التفتيش الجمركي في المنافذ الجمركية وهو ما لم تقم به الشركة نهائيا طوال الـ 11 سنة الماضية وأبرزها عدم تركيب وتشغيل نظم المراقبة باستخدام الكاميرات وعدم توفير أنظمة شبكة التصوير التلفزيوني الداخلي في المنافذ الجمركية ومنها ميناء الشويخ الخاضع لإدارة الشركة كما جاء في تقرير ديوان المحاسبة وأكده ممثل الديوان في الاجتماع كذلك، بالإضافة إلى عشرات الالتزامات التي لم تف الشركة بها كعدم توفير مستودعات آمنة لحجز البضائع المصادرة، وعدم توفير البيئة المناسبة من أماكن مغطاة لعملية التفتيش، وعدم توفير بعض الأنظمة الخاصة بالميكنة وغيرها.

ودون إعفاء الجمارك من مسؤوليتها تجاه ما حدث وما يحدث، إلا أن الجمارك أوصت أكثر من مرة بفسخ العقد لتعذر الوصول مع الشركة المحتكرة لتسوية عادلة وكان آخرها في سنة 2015، إلا أنه لم يحسم هذا الملف بشكل نهائي رغم تشكيل عدة لجان للنظر في هذا الملف والآثار المترتبة عليه في حال فسخ العقد.

وما زالت الشركة مستمرة باستغلال جميع المنافذ الجمركية وتمتنع للسنة الـ 11 على التوالي عن سداد التزاماتها تجاه الخزانة العامة للدولة والبالغة حتى آخر حساب ختامي 128 مليون دينار بالإضافة إلى عدة مبالغ أخرى، وتقوم بتحصيل كل الرسوم (النقل والتخزين والمناولة) من المنافذ الجمركية لصالحها والتي بلغ ما أمكن حصره منها طوال تلك السنين ما يقارب 137 مليون دينار، علما أنه لا يمكن حصر كل المبالغ من قيمة رسوم المناولة في المواقع الجمركية المحتكرة لأن الشركة تخفي إيراداتها عن الجمارك.

ورغم ما يشوب أعمال هذه الشركة من مآخذ، إلا أن الجمارك أسندت لها مؤخرا تشغيل منفذ العبدلي أيضا لضرورة المصلحة العامة بعد أن تم إخلاء المنفذ من شركة أخرى كانت تديره دون غطاء تعاقدي لمدة 4 سنوات!

وسبق أن أوصت اللجنة أن تقوم الإدارة العامة للجمارك بإدارة مرافقها وتشغيلها بنفسها كما نص قانون انشائها بذلك دون اللجوء لشركات للقيام بأعمال جمركية مراعاة للجانب الأمني في هذا الجانب، خاصة أن فحص الدولة وضمانها يعتبر أكثر ثقة من الشركات، وسيسهم في تحقيق إيرادات إضافية للدولة وتوفير فرص العمل، إلا أنه لا يتم الأخذ بهذه التوصية.

وانتهت اللجنة إلى أنه في ظل وجود توجه من المجلس بتشكيل لجنة تحقيق حول قضية اختفاء الحاويات فإنها ستتعاون مع اللجنة المزمع إنشاؤها من خلال تزويدها بكل المستندات التي تملكها من تقارير ديوان المحاسبة ومراسلات وردود سابقة حول الحسابات الختامية السابقة للجمارك للوقوف على المتسبب الحقيقي والفعلي في الخلل الحاصل في إدارة المنافذ الجمركية، لاسيما أن نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية قد بين للجنة أنه لا توجد علاقة بين من أحيل للتقاعد مؤخرا بقضية اختفاء الحاويات بعكس ما هو متداول بالرأي العام.

كما أوضح الوزير الإجراءات التي اتخذت مؤخرا حيال تكرر الخروقات الجمركية من خلال استحداث قطاع بالبحث والتحري يتبعه شخصيا لإحكام الأمن الجمركي، واحتمالية إعادة دراسة خيار فسخ العقد مع الشركة المحتكرة خاصة أنها قد كسبت مؤخرا حكما من محكمة الاستئناف يقضي بتعويضها 68 مليون دينار والقضية حاليا منظورة أمام محكمة التمييز، ووجود عدة قضايا رفعتها الجمارك بالمقابل ضد الشركة للمطالبة بحقوقها المتأخرة، واعتماد هيكل تنظيمي جديد للجمارك في الفترة المقبلة للتخلص من الملاحظات المسجلة من الجهات الرقابية لسنوات، ووجود دراسات في مجلس الوزراء بشأن إمكانية دمج العديد من الجهات الحكومية ضمن كيان موحد ومن ضمنها الإدارة العامة للجمارك مع المؤسسة العامة للموانئ.

ثانيا: تطوير المنافذ الجمركية

وأكد رئيس اللجنة على ضرورة قيام الإدارة العامة للجمارك بصيانة وترميم كل مرافقها الجمركية مع توفير العدد الكافي من المفتشين المختصين فيها لسرعة الإنجاز وخاصة في منفذ العبدلي أثناء المواسم الدينية، وأن يكون التفتيش ضمن الإطار المهني والأمني المرسوم قانونا، لاسيما أن بعض المنافذ شهدت شكاوى كثيرة من المواطنين جراء تصرفات شخصية من بعض المفتشين.

ضرورة صيانة وترميم كل المرافق الجمركية مع توفير العدد الكافي من المفتشين المختصين

استفسر عن عدد الحاويات التي دخلت الكويت ولم تستكمل إجراءاتها الجمركية

الطبطبائي: ما إجراءات قراءة ورصد عدادات الكهرباء للسكن الخاص والتجاري والاستثماري وآلية تحصيل المبالغ؟

عمر الطبطبائي

كم عدد الحالات التي تقدمت بشكوى على قراءة العداد الكهربائي؟

وجه النائب عمر الطبطبائي سؤالا الى وزير الكهرباء والماء عصام المرزوق جاء فيه:

نظرا لما يعانيه المواطن الكويتي من صعوبات في معرفة الاستهلاك الحقيقي للكهرباء في سكنه الخاص، ونظرا للتفاوت الكبير بين قراءات الوزارة والواقع المتمثل في قراءة العداد، لرصد قراءة العداد حيث تعتمد الوزارة على مرور اشخاص لقراءة العداد وإن اختلفت عن الحقيقة فيطلب من المواطن تصوير قراءة العداد أو انتظار قراءة العداد مجددا لحساب معدل الاستهلاك، أو عند عطل العداد يأخذ معدل الاستهلاك للسنوات السابقة لذا يرجى إفادتي بما يلي:

الإجراءات المتبعة في قراءة ورصد عدادات الكهرباء للسكن الخاص والتجاري والاستثماري وآلية تحصيل المبالغ؟ وكذلك عدد الحالات التي تقدمت بشكوى على قراءة العداد والواقع المتمثل في قراءة العداد؟

كما وجه الطبطبائي سؤالا الى نائب رئيس الوزراء ووزير المالية انس الصالح جاء فيه:

1 ـ كم عدد الحاويات التي دخلت الكويت ولم تستكمل إجراءاتها الجمركية والقانونية من 2013 إلى يومنا الحالي؟ وان كان هناك استثناءات من الإجراءات الجمركية يرجى تزويدنا بذلك.

2 ـ ما الإجراءات التي اتخذت حيال هذه الحاويات المخالفة مع تزويدنا بكافة المستندات ومحاضر الضبط الجمركية ان وجدت.

3 ـ يرجى تزويدنا بكافة البيانات الجمركية الخاصة بهذه الحاويات بما فيها من (مانفيستات وبوالص شحن وفواتير).

4 ـ هل هناك إجراءات تحفظية قد تمت على الحاويات وإحالتها الى النيابة العامة. يرجى تزويدنا بذلك.

5 ـ ما اسم ملاك الشركات المستوردة لهذه الحاويات وشركائها بالباطن ومن المستفيدين من دخول هذه الحاويات إلى البلاد؟

6 ـ ما الأسباب التي أدت الى إيقاف جميع الحاويات من الخروج من ميناء الشويخ منذ 1/ 1/2017 حتى هذا اليوم علما بأن خسائر المستوردين كبيرة؟

كما وجه النائب عمر الطبطبائي سؤالا الى وزير التربية ووزير التعليم العالي د. محمد الفارس جاء فيه:

1 ـ ما التكلفة الفعلية للطالب في المدارس الحكومية في المراحل الثلاث الأهلية، والمتوسطة، والثانوية، مقارنة بتكلفة الطالب في المدارس الأهلية وبيان الأسباب في هذه الفوارق؟

2 ـ كم تبلغ نسبة إنجاز الخطة التنفيذية للبرنامج المتكامل لتطوير التعليم بالتعاون مع البنك الدولي؟

3 ـ كم تبلغ قيمة العقد المبرم مع البنك الدولي، ارجو تزويدي بنسخة منه؟

ما التكلفة الفعلية للطالب في المدارس الحكومية في المراحل الثلاث؟

كم تبلغ نسبة إنجاز الخطة التنفيذية للبرنامج المتكامل لتطوير التعليم بالتعاون مع البنك الدولي؟

تمديد ساعات العمل في المستوصفات لتعمل على مدار 24 ساعة

الحويلة يقترح تحويل المستوصفات إلى مراكز متكاملة للرعاية الأولية

د. محمد الحويلة

قال رئيس اللجنة التعليمية البرلمانية النائب د.محمد الحويلة إن قانون الجامعات الحكومية مهم واستثنائي يفتح المجال أمام الحكومة لإنشاء الجامعات من دون الحاجة إلى وجود قانون مستقل لكل جامعة تريد الحكومة إنشاءها.

وأكد الحويلة في مداخلة له مع تلفزيون المجلس أن اجتماع اللجنة أمس كان إيجابيا وتمت فيه مناقشة العديد من المواد الجدلية بين الجانبين الحكومي والنيابي.

وأشار إلى أن المادة 44 كانت من أكثر المواد التي تم التطرق لها، متمنيا أن يتفهم الجانب الحكومي ان حلم كل كويتي أن يكون الحرم الجامعي الجديد في مدينة صباح السالم (الشدادية) هو الحرم الجامعي لجامعة الكويت.

ولفت الحويلة إلى أن وزير التربية وعد بدراسة الأمر وطرحه على مجلس الوزراء، مشيرا إلى أن هذا القانون نوعي ويحتاج إلى وقت ليخرج بصورة متكاملة في ظل وجود جامعة واحدة يتيمة.

وأشار إلى أنه سيتم تكثيف اجتماعات اللجنة التعليمية حتى ندرس المشروع دراسة مستفيضة تحد من تداخل بعض الاختصاصات بين الجهات التعليمية.

وشدد على ضرورة وجود مجلس جامعات حكومية يمنح صلاحيات واسعة لتنظيم العمل في مؤسسات التعليم العالي، حتى نواكب التطور المطرد في هذا المجال.

من جهة أخرى، اقترح د.محمد الحويلة تجهيز جميع المستوصفات بالكويت لتصبح مراكز رعاية أولية متكاملة وخط دفاع صحي أول للمواطنين ولتخفيف الضغط على المستشفيات.

وجاء في نص مقترحه:

نصت المادة الحادية عشرة من الدستور على (أن الدولة تكفل المعونة للمواطنين في حال الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل، كما توفر لهم خدمات التأمين الصحي والاجتماعي والمؤونة الاجتماعية والرعاية الصحية)، وإن مراكز الرعاية الصحية الأولية المستوصفات هي خط الدفاع الصحي الأول للجميع، حيث تقدم العلاجات الوقائية والعلاجية والتأهيلية.

ولكن أصبحت الخدمة الطبية التي تقدم في المستوصفات ضعيفة وبحاجة إلى تطويرها، وهو ما جعل المراجعين يعزفون عن الذهاب الى المستوصفات، واللجوء مباشرة الى المستشفيات التي تعاني ازدحاما كبيرا.

فلدينا تجربة يجب أن تعمم على جميع المستوصفات وهي تجربة مستوصف الرقة الذي يضم أول وحدة طوارئ في مراكز الرعاية الأولية، وذلك لتخفيف الضغط على المستشفيات وزيادة مشاركة الرعاية الصحية الأولية في علاج حالات الطوارئ وكذلك لتخفيف العبء على المواطنين.

لذا، فإنني أتقدم بالاقتراح التالي:

1 ـ تجهيز جميع المستوصفات بالكويت لتصبح مراكز رعاية أولية متكاملة لخدمة المواطنين ولتخفيف الضغط على المستشفيات وذلك من خلال إضافة الخدمات الطبية الأساسية والمساندة وذلك بفتح كل من (عيادات الأطفال بصفة دائمة ومستمرة، وقسم أشعة الأسنان، عيادة أمراض النساء والحوامل، عيادة التغذية) وتزويدها بأحدث الأجهزة والتقنيات والمستلزمات الطبية الحديثة، وكذلك تزويدها بإسعاف ثابت لنقل المرضى على مدار الساعة.

2 ـ العمل على تغطية النقص الموجود في عدد الأطباء وخصوصا عيادة الأسنان.

3 ـ تمديد ساعات العمل في المستوصفات لتعمل على مدار 24 ساعة يوميا وعدم إغلاقها في الإجازات والعطل الرسمية.

المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية

إعلان تذكيري

لأصحاب الأعمال في دولة الكويت في القطاع الحكومي (مدنيين / عسكريين)

والقطاعين الأهلي والنفطي

إعمالاً لأحكام القانون رقم (44) لسنة 2007 بشأن مد الحماية التأمينية لمواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية العاملين في غير دولهم في أي دولة عضو في المجلس والقرار الوزاري رقم 03) لسنة 2008 بشأن تحديد مواعيد وقواعد وإجراءات التسجيل وسداد الاشتراكات بالنسبة للمؤمن عليهم من مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية العاملين في الكويت.

وكذا أحكام القانون رقم (6) لسنة 2016 في شأن مد الحماية التأمينية للعسكريين من مواطني دول مجلس التعاون بدول الخليج العربية في غير دولهم في أي دولة عضو في المجلس والقرار الوزاري رقم (13) لسنة 2016 بشأن تحديد مواعيد وقواعد وإجراءات التسجيل وسداد الاشتراكات بالنسبة للعسكريين من مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية العاملين في الكويت.

تود المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية أن تسترعي انتباه أصحاب الأعمال في القطاع الحكومي (مدنيين / عسكريين) والقطاعي الأهلي والنفطي رلى ضرورة موافاتها بمرتبات وأجور المؤمن عليهم من مواطني دول المجلس العاملين لديهم، وذلك عن شهر يناير 2017، ومراعاة استيفاء هذا البيان في يناير من كل عام مستقبلا.

كما تنوه المؤسسة إلى ضرورة التزام أصحاب الأعمال المخاطبين بأحكام القانونين المشار إليهما ممن يعمل لديهم أي من مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ولم يبادرو إلى تسجيلهم، ضرورة إتخاذ إجراءات تسجيلهم وسداد الاشتراكات المستحقة عنهم في الحسابات البنكية الخاصة بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في دولة الكويت، وذلك حتى لا يستحق عليهم مبالغ إضافية نتيجة التأخير في ذلك وفقا لأحكام المادتين (91) و(92) من قانون التأمينات الاجتماعية بحسب الأحوال، كما يتعين ضرورة موافاة المؤسسة بصورة عن إيصال الإيداع الدال على سداد الاشتراكات الشهرية وذلك بصفة دورية.

www.pifss.gov.kw

خدمة التأمينات الهاتفية للخليجيين

22994666

خدمة التأمينات الهاتفية

www.pifss.gov.kw 114 Tominatkw